الضرورة الشعرية في الشعر العباسي

دراسة نحويّة وصرفيّة في استعمالات

أبي تمام والبحتري والمتنبي

بقلم الأستاذ الدكتور

محمد بن عبد الله صويلح المالكي

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية

الكلية الجامعية بالليث بجامعة أم القرى

ملخّص البحث

يتناول هذا البحث بالدراسة النحوية والصرفية استعمالات الضرورة الشعرية لدى أبي تمام والبحتري والمتنبي باعتبارهم أبرز شعراء العصر العباسي ، ويهدف إلى الكشف عن أنواع الضرائر التي وردت في تراكيبهم ومنهجهم في استعمالها ، وفي سبيل تحقيق ذلك اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد عُني بتعريف الضرورة وأنواعها وتقسيمات النحويين لها وبيانٍ موجزٍ لمعالم اللغة الشعرية وعلاقتها بالضرورة ، ومبحثين أحدهما للضرائر المستحسنة ، والآخر للضرائر المستقبحة ، وخلص البحث إلى عدد من النتائج منها أن النحويين نظروا في علاقة الضرورة بالنظام اللغوي ؛ فما كان لها أصل في القياس أو الاستعمال أو وجه شبه باستعمال وُصِفَتْ بالحسن ، وإلا وُصِفَتْ بالقبح ، وأن أكثر من وردت في شعره الضرائر من الشعراء الثلاثة الذين عُني بهم البحث البحتري ثم المتنبي فأبو تمام .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فالشعر فنٌّ ذو نمط خاص في الرؤية وفي الاستعمال اللغوي ، وله من قيود الوزن والقافية ومطالب النظام العروضي ما يجعل الشاعر خاضعًا لسلطان تلك القيود والمطالب ؛ ولكن النظام اللغوي بمعناه الشامل لجميع أنظمة اللغة قدّم رخصًا للشاعر تبيح له محظورات النظام، وتهيئ له إمكانات اللغة وفاءً بحاجاته ورؤاه .

وقد اصطلح اللغويون نحاةً ونقّادًا على وسمِ الرخصة بـ" الضرورة الشعرية"، واختلفوا في حدِّها ، وتباينوا في حصرها ، ولكنهم متفقون على أن للشعر لغةً تختلف عن لغة النثر أحياناً وإن اتّفقتا أحيانًا أخرى .

والأدب في العصر العباسي يمثّل ثورةً في اللغة الشعرية غير معهودة قبلُ ؛ فشعراؤه كانوا – في الغالب – أكثر تكثيفًا للُّغة الشعرية ، حيث سخّروا إمكانات اللغة إلى حدّ الخروج على أنظمتها ، والضرورة الشعرية تُصوّر شأوًا بعيدًا عن المألوف من الاستعمال الشعري ؛ ولذا كانت دراستها في أدب ذلك العصر أكثر إيضاحًا لمعالمها من جهة ، وسبيلاً لبيان مظاهر التجديد في تراكيب اللغة الشعرية من جهة أخرى .

وقد آثرت أن يكون نطاق التطبيق على أشعار أبرز شعراء ذلك العصر ، وهم : أبو تمام (ت : ٢٣١ هـ) ، والبحتري(ت :٢٨٤ هـ)، والمتنبي (ت :٣٥٤هـ) ، ولعل اختيار هؤلاء الثلاثة مناسبٌ للوقوف على ضرائر الشعر في استعمالات اللغة في ذلك العصر ؛ فأبو تمام " صاحب صنعة ، ويستكره الألفاظ والمعاني ، وشعره لا يشبه شعر الأوائل ، ولا على

طريقتهم ..." كما يقول الآمدي [١]، ويقال : إنه والبحتري " أخملا في زمانهما خمسمائة شاعر كلُّهم مُجيد" [٢] ، وأمّا المتنبي فبحسبنا ما قاله عنه ابن رشيق بعد أن استعرض كبار الشعراء بدءًا بالجاهليين ؛ إذ قال " ثم جاء المتنبي فملأ الدنيا وشغل الناس "[٣] .

وحين يتناول هذا البحث الضرورة [٤] لدى أولئك الشعراء – وهم مولدون – فإنما يتناول ما ترسموا فيه خطى الشعراء الذين سبقوهم ممّن يستشهد بشعرهم ، ولا يتناول ما يُعدّ لحنًا أو خطأ وقعوا فيه [٥]، وقد تحدث ابن جني عن استعمال المولدين للضرورة في باب وسمه بقوله " بابٌ في : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا " [٦] صدّره

---

(١)الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري : ٤/١ .

(٢) العمدة : ٥٥ .

(٣) السابق .

(٤) ثمّ دراسات كثيرة تناولت الضرورة الشعرية عند النحويين ، لعل من أبرزها : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ، إبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

(٥) يُنظر – على سبيل المثال – ما أشار إليه النحويون أو النقاد إلى أنه لحن أو خطأ وقع فيه أولئك الشعراء في : الهمع : ٨٧/١ ، الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، النقد النحوي والصرفي عند قدامى النقاد : ٥٧ ، ١٧٦ وما بعدهما ، كما أن البحث يتناول ما شاع لدى أكثر النحويين والصرفيين أنه ضرورة ؛ وذلك لأن بعض النحويين – كالحيدرة اليمني – أدخل في الضرائر ما ليس منها من صور الجواز النحوي ؛ ينظر : كشف المشكل في النحو : ٥٢٦ –٥٢٨ .

(٦) الخصائص : ٣٢٥/١ .

بقوله"سألت أبا علي – رحمه الله – عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا . وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك " [1] ، على أنه تجدر الإشارة إلى أن الحمل على غير الضرورة أولى ؛ بأن يكون التأويل النحوي على وجه يسوغ أو التوجيه على لغة مسموعة ، وهو ما نجد أصداءه في تحليل النحويين والنقاد [2] .

(١) السابق .

(٢) يُنظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري : ٣٢/١ ، الوساطة بين المتنبي وخصومه :٤٥٧ ، عبث الوليد : ١٥٩ ، ٢٢٨ ، ٥٠٥ ، النقد النحوي والصرفي عند قدامى النقاد : ٣٠٥ ، ٣٨٣ .

تمهيد

- **مفهوم الضرورة الشعرية عند النحويين :**

اختلف النحاة في حدّ الضرورة اختلافًا بيّنًا ، ويمكن حصر ذلك الاختلاف في مذهبين أحدهما : أن الضرورة ما وقع في الشعر ممّا لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، والآخر : أن الضرورة ما وقع في الشعر ممّا ليس للشاعر عنه مندوحة .

أما المذهب الأول ، وهو أن الضرورة ما وقع في الشعر ممّا لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لا ، فهو رأي جمهور النحويين(١) .

وإمام النحاة لم يذكر تعريفًا صريحًا للضرورة ، بل ذكر جملة من النصوص والشواهد يُفهم منها ومن تحليلاته موقفه من الضرورة الشعرية، وأوّل ما نجده عنها في باب عقده بعنوان " باب ما يحتمل الشعر"(٢) ؛ قال فيه : " اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام ، من صرف مالا ينصرف يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء..." (٣) ، خاتمًا ذلك الباب بعبارة منهجيّة نفيسة ؛ إذ قال : " وليس شيء يُضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا . وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ؛ لأنّ هذا موضع جمل ، وسنبيّن ذلك فيما نستقبل .

---

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٦ ، وينظر : الأصول لابن السراج : ٤٣٥/٣ ، الخصائص : ٣ / ٦٠ – ٦١ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٥٤٩/٢ ، الهمع : ٣/ ٢٣٥ .

(٢) الكتاب :٢٦/١ .

(٣) الكتاب :٢٦/١ .

إن شاء الله "[1].

كما عقد بابًا آخر بعنوان " هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا " [2] ، وثالثًا بعنوان " هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيّا) ولا يجوز في الكلام " [3].

والنصوص التي وردت في تلك الأبواب وغيرها من كتابه تدل على أنه يرى أن الضرائر تراكيب خاصة بالشعر سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لا ، يقول أحد الباحثين " ومن استقراء كلام سيبويه في جميع المواضع التي تعرّض فيها لذكر الضرورة نرى بوضوح أنه ممّن يرون أن الضرورة شيء خاصٌّ بالشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا ؛ لأن كثيرًا من الشواهد التي أوردها في أقسام الضرورة المختلفة من تلك الشواهد وردت فيها رواياتٌ أخرى تخرجها من مجال الضرورة ... " [4] .

وقد اشتهر هذا المذهب عن ابن جنّي لوضوح رأيه فيه ، فهو يرى أن الشعراء يرتكبون الضرورة مع قدرتهم على اجتنابها تأنيسًا بالوجه الضعيف وتمهيدًا لاستعماله بعدُ ؛ يقول في ذلك : " وكذلك عامّة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوّزًا فيه ولا يمنعك قوّةُ القوي من إجازة الضعيف أيضًا ؛ فإن العرب تفعل ذلك ؛ تأنيسًا لك بإجازة الوجه الأضعف لتصحّ به طريقك ، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهًا غيره ، فتقول : إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدٌّ وعنه مندوحة ، فما ظنُّك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً

---

(١) السابق : ٣٢/١ .
(٢) السابق : ٢٦٩/٢ .
(٣) السابق : ٣٦٢/٢ .
(٤) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٤٣٧ .

ولا عنه معدلاً ؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ؛ ليُعِدُّوها لوقت الحاجة إليها ، فمن ذلك قوله [من الرجز] :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تدَّعي عليَّ ذنبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ(١)

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نَصَبَ لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف " (٢) .

وهذا المذهب هو الاتجاه الشائع لدى النحويين ، ولذلك وُصِفَ بأنه مذهب جمهورهم ؛ يقول أبو حيان : " لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإلا كان لا توجد ضرورة ؛ لأنه ما من لفظٍ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ، ونظمُ تركيبٍ آخرَ غيرِ ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا تقع في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"(٣) .

وأمّا المذهب الثاني ، وهو أن الضرورة ما وقع في الشعر ممّا ليس للشاعر عنه مندوحة فهو مشتهر عن ابن مالك .

ويتضح رأيه في معرض استشهاده على دخول (أل) على الفعل المضارع في هذين البيتين :

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي ؛ يُنظر: ديوانه : ٢٥٦ .

(٢) الخصائص : ٣ / ٦٠ – ٦١ ، وينظر : ٢ / ٣٩٢ .

(٣) الهمع : ٢٧٣/٣.

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُوْمَتُهُ وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[1]

يَقُوْلُ الخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[2]

حيث قال : " وقد وُصلِت بالفعل المضارع ، ولم يقع ذلك إلا في الشعر " [3] .

وأنشد البيتين السالفين وعلّق بقوله : " وليس هذا بفعل مضطرٍّ ، بل هو فعل مختار لتمكُّنهما من أن يقولا : المرضي حكومته – صوت الحمار يُجدَّع ، وقد نبّه سيبويه[4] – رحمه الله – على أنّ ما ورد في الشعر من المستندرات لا يُعدُّ اضطرارًا ، إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة . ومّما يشعر بأنهم فعلوه اختيارًا أنهم لم يفعلوا ذلك إلا بالفعل المضارع ؛ لكونه شبيهًا باسم الفاعل " [5] ، كما يتضح رأيه من قوله معلِّقًا على مجيء الضمير متصلًا بعد إلا في البيتين الآتيين :

---

(١) البيت من البسيط ، وهو منسوب إلى الفرزدق ، ولم أقف عليه في ديوانه ؛ يُنظر : الإنصاف :٢٤٢/٢ ، شرح التصريح : ١٧٠/١ ، خزانة الأدب : ٣٢/١ .

(٢) البيت من الطويل ؛ ونُسِب إلى طارق بن ديسق ، وإلى ذي الخرق الطهوي ؛ يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٣٦/١ ، المقاصد الشافية : ٤٧/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٦ .

(٤) ابن مالك ممّن فهم رأي سيبويه بأن الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه ، وهو مخالف لمؤدّى نصوص كتابه ، التي سبقت الإشارة إليها ، على أنه لم يُعنَ هذا البحث بالتفصيل في موقف النحويين من الضرورة اكتفاءً بالدراسات السابقة في الجانب النظري للبحث ؛ ففيها غُنية .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٦ – ١٢٧ .

وَمَا أُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ألّا يُجَاوِرَنَا إلّاكِ دَيَّارُ [١]

وقول الآخر:

أَعُوْذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِيْ عَوْضُ إلّاهُ نَاصِرُ [٢]

حيث يُعد هذا الاستعمال ضرورةً عند أكثر النحويين [٣]، يقول ابن مالك معلقًا " وليس هذا ضرورة لتمكّن قائل الأول من أن يقول:

وَمَا أُبَالِيْ إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يَكُوْنَ لِنَا خِلٌّ وَلَا جَارُ

ولتمكّن قائل الثاني من أن يقول:

أَعُوْذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِيْ غَيْرُهُ عَوْضُ نَاصِرُ " [٤]

ولا يخفى ما في مذهبه هذا من تضييق لمفهوم الضرورة ، وقد ردّ عليه الشاطبي بجملة من الأمور منها " أن الضرورة عند النحويين ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ، إذ ما مِنْ ضرورة إلا ويمكن أن يُعوَّض من لفظها غيرُهُ من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر، ولا يُنكِر هذا إلا جاحدٌ لضرورة العقل " [٥] .

وإذا ما تجاوزنا هذا المذهب الذي لا تأنس به تراكيب اللغة فضرائر الشعر تتجلى علاقتها بقواعد اللغة من حيث كون الضرورة الشعرية عند

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في : الخصائص : ٣٠٨/١، ١٩٧/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣١٧/٢ ، توضيح المقاصد والمسالك :٣٥٩/١ ، شرح التصريح :٩٨/١، ٢٥٣ ، خزانة الأدب :٢٧٨/٥، ٣٢٥ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في : المقاصد النحوية : ٢٧٠/١، توضيح المقاصد والمسالك :٣٦٠/١ ، شرح التصريح :٩٨/١ .

(٣) سيأتي الحديث عن هذه الضرورة في الضرائر المستحسنة .

(٤) شرح التسهيل : ٢٧٦/٢ .

(٥) المقاصد الشافية : ٤٩٣/١-٤٩٤ .

النحاة تُمثِّل رخصةً في الحكم النحوي واستثناءً منه ، فهي تتيح للشاعر الخروج على القاعدة غير مثرّب عليه ؛ لأنها مستمدة من روح اللغة موصولةٌ بنظامها اللغوي ؛ ففيها رجوعٌ إلى الأصل أو شبَهٌ لاستعمال آخر ؛ يقول سيبويه: "وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا" (١) .

والمقصود بالوجه الذي يحاولون به موضع الاضطرار تلك العلتين فيما يبدو – علة الرجوع إلى الأصل ، وعلة المشابهة ، كما يتضح من كلام سيبويه في تفسيره للضرائر ؛ يقول مستندًا إلى علة الرجوع إلى الأصل في تفسير الضرورة : " وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك " (٢)، ويقول أيضًا :

" ... قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل " (٣)، ويقول مستندًا إلى علة الشبه : " اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء" (٤) .

واقتفى النحاة أثره في هذا التفسير ، بل عُدَّت ملاحظة هاتين العلتين معيارًا لحسن الضرورة أو قبحها (٥) ؛ فمن ذلك وصفُهُم صرفَ مالا ينصرف في الشعر بأنه " من أحسن الضرورات ؛ لأنّه ردٌّ إلى الأصل " (٦) .

---

(١) الكتاب : ٣٢/١ .
(٢) الكتاب : ٣٢٠/٣ .
(٣) السابق :٢٦/١ .
(٤) السابق :٢٦/١ .
(٥) ينظر : الأصول : ٤٣٥/٣ ، وسيتضح هذا عند الحديث عن الضرائر .
(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١٨٧ .

- تقسيم النحاة لضرائر الشعر :

لم يحصر النحاة المتقدمون ضرائر الشعر بالعدّ ؛ لإدراكهم أنها فوق الحصر باعتبار عدم الإحاطة بشعر العرب ؛ فهذا أبو عمرو بن العلاء يقول " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير"(١) .

والضرورة " بابُها الشعر على قول الجمهور ومخالفيهم ، وشعر العرب لم يُحِط بجميعه أحدٌ ؛ فكيف يمكن حصر الضرائر بعدد دون آخر"(٢) ؛ ولذا قال سيبويه رحمه الله : " وما يجوز في الشعر أكثرُ من أن أذكره لك ههنا ؛ لأن هذا موضع جمل " (٣) .

ولعلّ ابن السراجُ أوّل من قسّم ضرائر الشعر على أساس النوع، قال في ذلك " ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضعه وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل أو تأنيث مذكر على التأويل وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصولٌ يعمل عليها"(٤) .

وحصرها السيرافي - كذلك - في سبعة أوجه ، فقال: " وضرورة

---

(١) الخصائص : ٣٨٦/١ .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٢٤ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٢ ، وعلى الرغم من أن سيبويه قال بعد ذلك مباشرة "وسنبيّن ذلك فيما نَستقبِلُ إن شاء الله " إلا أنه لم يفصل القول ؛ لأنه كما يقول السيرافي في تعليقه على النص السالف " لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصدًا إليها نفسها... " يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٨٨/١-١٨٩ .

(٤) الأصول : ٤٣٥/٣ .

الشعر على سبعة أوجه ، وهي : الزيادة ، والنقصان ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجهٍ من الإعراب إلى وجهٍ آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث "[١] ، وممّن اتبع هذا الأساس في التقسيم ابن عصفور[٢] .

وثمَّ تقسيم على أساس الحسن والقبح والتوسط بينهما كما فعل السيرافي أيضًا [٣] وابن جني [٤] ؛ فالضرورة الحسنة ما لا يُستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وقطع همزة الوصل ، واستعمال نون التوكيد في غير مواضعها ،وقصر الممدود ، ونحو ذلك .

والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلي بتغيير ما ، وترك صرف ما لا ينصرف ، ومد المقصور.[٥]

ومنهم من لا يتبع أساسًا في التقسيم ، فيعدد مظاهرها تعدادًا ويضرب لها الشواهد والأمثلة كما فعل الزجاجي[٦] ، والقزاز ؛ حيث أسهب في ذلك ، فذكر ثلاثًا وأربعين ومائة من ضرائر الشعر[٧] .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢ / ٩٦ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٥٥١ .
(٣) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٨٩/١ .
(٤) الخصائص : ٣٢٥/١ .
(٥) ينظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر :٢٠ ، الهمع : ٢٧٣/٣-٢٧٤ .
(٦) الجمل في النحو : ٣٩٣ .
(٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٥٥ وما بعدها .

الضرورة الشعرية ولغة الشعر :

الشعر والنثر جنسان مختلفان من الاستعمال اللغوي ، ولكلٍّ منهما خصائص و" أساليب تختص به عند أهله ، ولا تصلح للفن الآخر ، ولا تُستعمل فيه " [١] ، وإذا كان " الشعر يتضمّن الانفعال بصفة دائمة"[٢] ، فمن الطبعيِّ أن يكون للشعر تراكيبه الخاصة التي تمثّل مستوى من اللغة ، وذلك كما يرى إبراهيم أنيس لا يعني " أن للشعر نظامًا خاصًّا في ترتيب كلماته لا يمتُّ لنظام النثر بأي صلة ، بل نقول إن الشاعر لا يسمح لقيود اللغة أن تلزمه حدًّا معينًا لا يتعدّاه ، بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلّما سنحت له الفرص ، فهو في أثناء نظمه لا يكاد يفكّر في قيود التعابير إلا بقدر ما تخدم تلك التعابير أغراضه الفنية وبقدر ما تعين على الفهم والإفهام"[٣]

وإذا نحن أضفنا إلى ذلك أهم الخصائص الشكلية للشعر ، وهما الوزن والقافية ، فإن الحاجة إلى الخروج على المظاهر المألوفة في الاستعمال اللغوي تتعاظم عونًا للشاعر على التعبير عن حاجاته ورؤاه ؛ يقول الخليل بن أحمد : " الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا. ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ..." [٤]

وبذلك فالضرورة الشعرية يمكن أن تكون أحد مقوّمات العمل الإبداعي ، إمّا عن طريق كونها سبيلاً لبلوغ مراد الشاعر ، أو عن طريق

---

(١) مقدمة ابن خلدون : ٥١٩ .

(٢) النظرية الرومانتيكية في الشعر : ٣٠٢ .

(٣) من أسرار اللغة : ٣٢٢-٣٢٣ (بتصرف) .

(٤) منهاج البلغاء : ١٤٣ .

تلبيتها لمطالب الإيقاع الشعري ، وقد لخّص الحيدرة اليمني فوائدها في كونها " إمّا لإقامة وزنٍ ، وإمّا لضعف تصرُّف ، وإمّا لبلوغ غرض لا بدّ منه، ولا يستطاع أن يُعبَّر عنه إلا بذلك اللفظ ."[١] ، وكلُّ واحدة من هذه الفوائد كافية لقبول الضرورة واستساغتها من الشاعر ، خاصةً حين يستدعي مقتضى الحال استعمالها بعينها تحقيقًا للبلاغة ؛ فـ" قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، منها واحدة يلزم فيها ضرورة ، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ومفصحة عنه على أوفى ما يكون ، والتي صح قياسها ليست بأبلغ في ذلك من الأخرى ، ولا مرية في أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشدَّ من اعتنائهم بالألفاظ " [٢] .

(١) كشف المشكل في النحو : ٥٢٨/٢ .

(٢) المقاصد الشافية : ٤٩٥/١ .

المبحث الأول

الضرائر الحسنة

جاءت الضرائر الحسنة – وهي ما لا يُستهجن ولا تستوحش منه النفس ؛ لكونها مأنوسة برجوعها إلى أصل أو شبهها باستعمال آخر – في مواضع متفرقة لدى أولئك الشعراء ، كما جاءت في مظاهر متنوعة ، كإسكان عين جمع المؤنث السالم ، وصرف ما لا ينصرف ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وجمع (فاعل) العاقل على (فواعل) ، ومجيء الضمير المتصل بعد (إلا) ، وذلك على النحو الآتي :

*** إسكان عين جمع المؤنث السالم :**

الذي توجبه القاعدة الصرفية عند جمع الثلاثي السالم العين الساكنة أن تُفتح إذا كان اسمًا ، وتبقى على سكونها إذا كان وصفًا [١] ، ويستند النحويون في التفريق بينهما في تسكين العين أو فتحها إلى مبدأ الخفة ؛ يقول أبو بكر الأنباري " وسألت أبا العباس: لم خصُّوا جمع الاسم بالتحريك، وجمع النعتِ بالتسكين؟ فقال: لأن الاسم خفيف ، والنعت ثقيل ؛ وذلك أن النعت مضارع للفعل فسكنوه لثقله، وألزموا الاسم التحريك والتثقيل لخفته "[٢] .

والإسكان معدود في ضرائر الشعر[٣] بكثرة . [٤] ، وهو من أسهل

(١) سيبويه ، الكتاب : ٣٩٧/٣ ، المقتضب : ١٨٨/٢ ، علل النحو : ٥٢٥ ، أسرار العربية : ٢٤٨ ، شرح المفصل لابن يعيش :٢١٧/٣ .
(٢) المذكر والمؤنث : ١٤٣/٢ .
(٣) ضرائر الشعر :٨٦ .
(٤) الارتشاف : ٥٩٤/٢ ، المساعد : ٦٨/١ .

الضرورات [١].

وقد جاءت هذه الضرورة عند المتنبي في قوله [من الكامل] :

أَفْدِي الْمُوَدِّعَةَ الَّتِيْ أَتْبَعْتُهَا نَظَرًا فُرَادَىْ بَيْنَ زَفْرَاتٍ ثُنَا[٢]

فالشاعر " أسكن الفاء من (زفرات) ، وحقُّها الحركة ، والمعنى فيه أنه كان ينظر نظرة بين زفرتين لا يفيد بيته غير هذا "[٣] ، وهو بإسكان الفاء مخالف بذلك للقياس ، الذي يوجب الفتح فـ " الاسم إذا كان على وزن فَعْلة ، وكان صحيح العين فإنه إذا جُمِعَ بالألف والتاء لم يكن بدٌّ من تحريك عينه اتباعاً لحركة فإنه ، نحو : جفنة وجفنات " [٤] .

فالشاعر هنا عامل الاسم معاملة الصفة مخالفًا بذلك ما جرى عليه الاستعمال من التفريق بين الاسم والصفة .

ولعلك تلاحظ أنّ النظام العروضي فرض على الشاعر هذا القيد، فالبيت يقوم على تكرار تفعيلة (متفاعلن) التامة ، فاضطر الشاعر إلى إسكان عين الكلمة من (زفرات) لمقابلتها سكون نون (متفاعلن) ، وهي التفعيلة الثانية من الشطر الثاني التي يمثّلها المقطع (دَىْ بَيْنَ زَفْ) ، وإلاّ ما احتاج إليه لو كان ناثراً ، ولعله أراد التعبير عمّا يعتلج بصدره فلم يجد أبلغ في التعبير عن المراد من استعمال هذه الكلمة فـ" الزفير اغتراق النفس للشدة " كما يقول ابن منظور[٥] ، وفي سبيل ذلك استجاب لضرورة الوزن فأسكن ما حقُّه الحركة .

---

(١) شرح التسهيل : ١٠١/١ ، الهمع : ٩١/١ .
(٢) ديوان المتنبي : ١٥٠ .
(٣) المنصف للسارق والمسروق منه: ٦٥٢ .
(٤) شرح الشافية : ١٢٨/٤ .
(٥) لسان العرب (ر ز ف) : ٣٢٥/٤ .

وهذه الضرورة وردت بلفظها (زفرات) في غير موضع من الشعر العربي ؛ فمن ذلك قول الشاعر[من الطويل] :

تَحَمَّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِيْ بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ[١]

وقول الراجز :

فَتَسْتَرِيْحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا[٢]

وقد وردت هذه الضرورة في موضع آخر من شعر المتنبي ، وهو قوله [من الطويل] :

إِلَى الْقَابِضِ الْأَرْوَاحِ وَالضَّيْغَمِ الَّذِيْ يُحَدِّثُ عَنْ وَقْفَاتِهِ الْخَيْلُ والرِّجْلُ[٣]

فأسكن القاف في كلمة (وقَفاته) ، وهي تقابل سكون الياء من تفعيلة (مفاعيلن) والقياس فتح القاف وفقًا للقاعدة الصرفية .

ويبدو أنّ هذه الضرورة كثيرة في شعر المتنبي ؛ وقد وصف ابن وكيع هذه الضرورة بأنها مألوفة في شعر المتنبي ، يقول معلّقًا على هذا البيت بقوله : " والصحيح عن وقعاته – بفتح القاف والتسكين – من مألوف ضروراته "[٤] .

ومن ذلك قول البحتري [من المتقارب] :

---

(١) قائله عروة بن حزام ، يُنظر : ديوانه : ٤٥ ، المذكر والمؤنث : ٢٩١/٢ ، ضرائر الشعر : ٨٦ ، خزانة الأدب :٣٨٠/٣ .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب :٨٣/٢ ، الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٩٣/٢ ، شرح التسهيل : ٣٤/٤،١٨٦/٣ ، ضرائر الشعر: ٨٦ .

(٣) ديوان المتنبي :٤٥ .

(٤) المنصف للسارق والمسروق منه :٣٣٢ .

عَدَلْتُمْ بِطَلْحَةَ عَنْ حَقِّهِ وَنَكَّبْتُمُ عَنْ مُوَالَاتِهِ
وَكَيْفَ يَجُوْزُ لَكُمْ جَحْدُهُ وَطَلْحَتُكُمْ بَعْضُ طَلْحَاتِهِ[1]

وواضح كما أسلفت أن الشاعر استجاب لمطلب الإيقاع فأسكن عين الجمع في (طلحاته) لمقابلتها سكون واو (فعولن) ، وهذا التسكين من المألوف في الشعر ؛ يقول السيرافي : " اعلم أنهم يُبدّلون الحرفَ من الحرف في الشعر في الموضع الذي لا يُبدّل مثله في الكلام لمعنى يحاولونه من تحريك ساكن أو تسكين متحرك ؛ ليستوي وزن الشعر به..."[2]، ويشير الأزهري إلى أن التسكين أدعى طلبًا للتخفيف مع المفرد ، وهو مع الجمع لثقله أكثر حاجةً ؛ ولذلك استحسنها قائلاً إنها ضرورة "حسنة، لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير كقوله [من الرجز]:

يا عمرو يا بن الأكرمين نسْبا[3]

بسكون السين ، وإذا فعلوا ذلك في الإفراد ففي الجمع أولى " [4]

---

(١) ديوان البحتري : ١٤٥/١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢ / ١٧٩ .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل : ١٠١/١ ، المقاصد النحوية : ٢٠٣٤/٤ ، شرح التصريح : ٥١٦/٢ ، المعجم المفصل في شواهد العربية : ٥٧/٩ .

(٤) شرح التصريح : ٥١٥/٢-٥١٦ .

*** صرف الممنوع من الصرف :**

الأصلُ في الأسماء الصَّرفُ ، وإذا لم يكن الاسم مصروفاً سُئِل عن علة منعه ؛ لأنه خلاف الأصل ، فإذا كانت العلة المانعة من الصرف لزم المتكلم ألا ينوّن ؛ " فإذا اضطّر الشاعر ردّها إلى أصلها ، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها ، والدليل على ذلك : أنّ ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه للضرورة ، ألا ترى أن الشاعر غيرُ جائز له تنوين الفعل ؛ إذ كان أصلُه غير التنوين ، وليس يردُّه بتنوينه إلى حالةٍ قد كانت له " [١] .

وقد نبّه سيبويه على هذه الضرورة في باب "ما يحتمل الشعر": "هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفا، كما قال العجَّاج:

قَواطِناً مكةَ من وُرْقِ الحَمِى "[٢]

ويقول ابن السراج مقررًا هذا الحكم " للشاعرِ أَنْ يصرفَ في الشعر جميعَ ما لا ينصرف ؛ وذلك أَنَّ أَصلَ الأسماء كلِّها الصرفُ "[٣] .

وهذه الضرورة كثيرة الورود في الشعر[٤] ، ولذلك فقد انعقد إجماع البصريين والكوفيين – كما يقول ابن الأنباري [٥] – على جواز صرف

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١٠١ ، ويُنظر : الخصائص : ٣٤٦/٢ .
(٢) الكتاب : ٢٦/١ .
(٣) الأصول : ٤٣٦/٣ .
(٤) ينظر : ضرائر الشعر: ٢٤ .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٠٣/٢ .

الممنوع من الصرف للضرورة .

وقد ورت هذه الضرورة كثيرًا لدى أبي تمام والبحتري والمتنبي ، وبحسبنا الإشارة إلى شيء من مواضعها دون استقصاء [١] ؛ فمن ذلك صرف صيغة منتهى الجموع في مواضع كثيرة من قصيدة لأبي تمام مطلعها[من الطويل] :

أَأَيَّامَنَا مَا كُنْتِ إِلّا مَوَاهِبًا وَكُنْتِ بِإِسْعَافِ الْحَبِيْبِ حَبَائِبَا[٢]

حيث صرف (مواهبًا) و (حبائبًا) إقامة للوزن لمقابلة تنوين الاسم النون في تفعيلة (مفاعلن) .

ومن هذه الضرورة قول أبي تمام أيضًا [من الطويل] :

هُنَّ عَوَادِيْ يُوسُفٍ وَصَوَاحِبُهُ فَعَزْمًا فَقِدْمًا أَدْرَكَ السُّؤْلَ طَالِبُهْ[٣]

حيث صرف (يوسف) مع استحقاقه المنع للعلمية والعجمة لإقامة الوزن .

ووردت هذه الضرورة كثيرًا في قصيدة للبحتري مطلعها [من الكامل] :

زَعَمَ الغُرَابُ مُنَبِّئُ الْأَنْبَاءِ أَنَّ الْأَحِبَّةَ آذَنُوْا بِتَنَاءِ[٤]

ومن أبياتها التي ورد فيها صرف الممنوع من الصرف قوله في البيت الثاني من مطلع القصيدة [من الكامل] :

---

(١) لأن هذه الضرورة مألوفة كثيرة الورود في الشعر .
(٢) ديوان أبي تمام : ١٣٨/١ .
(٣) ديوان أبي تمام : ٢١٦/١ .
(٤) ديوان البحتري : ٥/١ .

فَاثْلِجْ بِبَرْدِ الدَّمْعِ صَدْرًا وَاغِرًا وَجَوَانِحًا مَسْجُوْرَةَ الرَّمْضَاءِ

حيث صرف (جوانح) مع أنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع إقامة للوزن ؛ إذ يقابل مقطع (وجوانحًا) تفعيلة (متفاعلن) في الوزن الشعري .

ومثله قوله [من الكامل] :

وَفَوَاقِعٌ مِثْلُ الدُّمُوْعِ تَرَدَّدَتْ فِيْ صَحْنِ خَدِّ الْكَاعِبِ الْحَسْنَاءِ

حيث صرف (فواقعٌ) لمقابلة التنوين نون (متفاعلن) .

وبعد هذا البيت قوله [من الكامل] :

يَسْقِيْكَهَا رَشَأٌ يَكَادُ يَرُدُّهَا سَكْرَى بِفَتْرَةِ مُقْلَةٍ حَوْرَاءِ

والضرورة فيه جر الممنوع من الصرف بالكسرة ، وهو رجوع إلى الأصل كما في تنوينه[١] حيث لجأ الشاعر إلى ذلك التزاماً بحركة الروي ، وهو الهمزة المكسورة .

ومثله وهو من القصيدة نفسها [من الكامل] :

فِيْ حُلَّةٍ خَضْرَاءَ ، نَمْنَمَ وَشْيَهَا حُوْكُ الرَّبِيْعِ ؛ وَحُلَّةٍ صَفْرَاءِ

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ١٠٣ .

فقد جرَّ كلمة (صفراء) بالكسرة مع استحقاقها الجرَّ بالفتحة ؛ لمنعها من الصرف ، إلا أنه جرَّها بالكسرة التزامًا بحركة الروي ، ولو جرّها بالفتحة وفق مقتضى القاعدة لخالف حركة الروي ووقع في عيب قافوي . وحين لم تلجئه الضرورة في مثلها (خضراء) في الشطر الأول أجراها على مقتضى القاعدة النحوية فجرَّها بالفتحة ؛ لأنها ممنوعة من الصرف لكونها مختومة بألف التأنيث الممدودة .

ومن صرف الممنوع من الصرف لدى البحتري أيضًا قوله [من الطويل] :

فَلِلرَّقَّةِ الْبَيْضَاءِ يَوْمَ اجْتِمَاعِنَا يَدٌ لَكَ بَيْضَاءٌ يَقِلُّ لَهَا حَمْدِيْ[1]

فقد صرف (بيضاء) إقامةً للوزن ، مع أنّ هذا الاستعمال قليل ، يقول المعري " وهذا الفنُّ من صرف ما لا ينصرف قليل ، وإنما يكثر استعماله فيما كان بعد ألف جمعه حرفان مثل مساجد ، أو ثلاثة مثل قناديل ، فأما مثل حمراء وصفراء فذلك فيه قليل وجائزٌ بإجماع ، إلا أنه قلّما يتردد في الشعر القديم " [2] .

(١) ديوان البحتري : ٢٣٣/١ .
(٢) عبث الوليد : ١٦٨ .

*** حذف التنوين لالتقاء الساكنين :**

من المقرر أن درج الكلام ووصله سبيلٌ إلى التخفيف والاقتصاد في الجهد العضلي للنطق ، والحركاتُ الإعرابية هي المنوطة بتأدية هذا الدور ؛ يقول قطرب : " وإنّما أعربت العرب كلامها ؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ؛ ليعتدل الكلام " (١) .

فاعتدال الكلام مظهرٌ من مظاهر الخفة في الاستعمال اللغوي ومطلبٌ من مطالب اللغة ؛ ولذا كما يقول قطرب أيضاً " بنوا كلامهم على متحرّك وساكن ، ومتحرِّكَينِ وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان " (٢) .

وإذا كان ذلك من مطالب الاستعمال فقد قرّر النحاة أن التقاء الساكنين غيرُ جائز ، وإذا كان ذلك متعيناً في الكلام المنثور فهو من باب أولى مطلب في الشعر ؛ ليتحقق الانسياب الإيقاعي والتناسب النغمي ويلتئم الوزن الشعري باعتباره يقوم على التناسب في الحركات والسكنات ؛ فالوزن كما عرفه حازم القرطاجي : " هو أن تكون المقادير المقفّاة تتساوى في أزمنة متساوية لاتفاقها في عدد الحركات والسكنات والترتيب " (٣) .

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٧٠ .

(٢) السابق : ٧١ .

(٣) منهاج البلغاء : ٢٦٣ .

وقد تكفّل نظام اللغة بحفظ ذلك المطلب الاستعمالي المتمثل في طلب الخفة بعدم التقاء الساكنين ، بتقديم طريقين للتخلص من ثقل اجتماعهما ، وهما : تحريك الساكن الأول أو حذفه إذا كان حرفَ مدّ ، ولا يغتفر التقاؤهما إلا في الوقف أو إذا كان حرفَ مدٍّ متلوّاً بحرف مضعّف .(١)

وبناء على ذلك ينبغي للمتكلم أن يخضع لنمط الأداء إذا التقى التنوين – وهو نون ساكنة – بحرف ساكن ، فيحرِّك الساكن الأول ، لا أن يحذف ، ولكنه إذا اضطرّ حقّ له حذف التنوين .

يقول سيبويه مقرراً هذه الضرورة في تعليقه على قول الشاعر[من المتقارب] :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلّا قَلِيْلًا(٢)

" لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال: رَمَى القومُ ، وهذا اضطرار " (٣) .

وقد وردت هذه الضرورة في شعر المتنبي في قوله [من الخفيف] :

كُتِبَتْ فِيْ صَحَائِفِ الْمَجْدِ : بِسْمٌ ثُمَّ قَيْسٌ وَبَعْدَ قَيْسِ السَّلَامُ(٤)

حيث حذف تنوين كلمة (قيس) حين التقى سكون التنوين وسكون التضعيف في حرف السين من كلمة (السلام) ؛ لأن بقاء التنوين يخل

(١) يُنظر : المفصل : ٤٩٣ ، الهمع : ٤٠٨/٣ .
(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ؛ يُنظر ديوانه : ٥٤ .
(٣) الكتاب : ١٦٩/١ .
(٤) ديوان المتنبي : ١٦٥ .

بالمقطع الأخير (فاعلاتن) .

ولا يخفى أنه يمكن اعتبار (قيس) ممنوعة من الصرف باعتباره يريد القبيلة ، ولذلك وصف ابن وكيع الشاعر هنا بأنه " جمع بين إجازة الصرف وتركه في قيس"(١) ، ولكنه أحد توجيهين ، إذ يجوز الصرف وعدمه لأنه ثلاثيّ ساكن الوسط ، أو على إرادة الأب الذي ينتهي إليه نسب القبيلة، وقد صرف (قيس) الأولى على واحد من هذين الاعتبارين ، وعندئذ يمكن أن يكون هذا مشاكلاً له في التوجيه فيكون من حذف التنوين لالتقاء الساكنين اضطراراً ، على أنه كان له مندوحة من ارتكاب الضرورة ، إذ كان ممكنًا له أن يقول : وبعد قيسٍ سلامُ .

وقد جاءت هذه الضرورة أيضاً في قول المتنبي في مدح علي بن منصور الحاجب [من الكامل] :

فِيْ رُتْبَةٍ حَجَبَ الْوَرَى عَنْ نَيْلِهَا وَعَلَا فَسَمَّوْهُ عَلِيَّ الْحَاجِبَا(٢)

فحذف التنوين من (عليٍّ) لالتقاء الساكنين – سكون التنوين وسكون اللام بعده – حين اضطرّ لتحقيق المعنى الذي يهدف إليه الشاعر، وهو أن له من اسمه نصيبًا فهو يعلو المراتب ويحجبها عن سائر الناس ؛ يقول ابن وكيع " وقال المتنبي:

فِي رُتْبَةٍ حَجَبَ الْوَرَى عَنْ نَيْلِهَا وَعَلَا فَسَمَّوْهُ عَلِيَّ الْحَاجِبَا

المعاني يتولد بعضها من بعض ويفتحها نظائرها ، والذي فتح له هذا المعنى ابن الرومي بقوله [من الطويل] :

---

(١) المنصف للسارق والمسروق منه : ٦٨٥ .

(٢) السابق : ١١١ .

كَأَنَّ أَبَاهُ حِيْنَ سَمَّاهُ صَاعِدًا دَرَى كَيْفَ يَرْقَى فِي الْمَعَالِيْ وَيَصْعَدُ[1] "[2]

ووردت هذه الضرورة أيضًا في شعر أبي تمام في قوله [من الطويل]:

لَقَدْ أَخَذَتْ مِنْ دَارِ مَاوِيَّةَ الْحُقْبُ أَنُحْلُ الْمَغَانِيْ لِلْبِلَى هِيَ أَمْ نَهْبُ[3]

حيث حذف التنوين في (نُحْلٌ) لالتقائه بلام التعريف الساكنة بعده[4]، ولو نوّن لانكسر الوزن العروضي .

ووردت هذه الضرورة أيضاً في شعر البحتري حيث قال [من الخفيف]:

قَدْ – لَعَمْرِيْ – أَضْحَى الزَّمَانُ حَمِيْدًا بِابْنِ طَوْقٍ مُحَمَّدِ الْمَأْمُوْلِ[5]

فقد حذف التنوين من (محمد) لالتقاء الساكنين سكون التنوين وسكون لام (ال) بعده ، ولو أبقى التنوين لاختل الوزن العروضي .

---

(١) ورواية الديوان:

كَأَنَّ أَبَاهُ يَوْمَ سَمَّاهُ صَاعِدًا رَأَى كَيْفَ يَرْقَى فِي المعَالِيْ وَيَصْعَدُ

يُنظر : ديوان ابن الرومي :٣٧٧/١ .

(٢) المنصف للسارق والمسروق منه : ٥٣٣ .

(٣) ديوان أبي تمام : ١٧٧/١ .

(٤) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري : ٤٤٥/١ .

(٥) ديوان البحتري :٣ /١٦٧٨ .

*** جمع (فاعل) العاقل على (فواعل) :**

ممّا تقرر لدى الصرفيين أن يُجمَع (فاعل) المذكر العاقل على (فُعَّل) و(فعّال) جمع تكسير ، وأن يجمع المؤنث منه على (فواعل)[١] .

يقول المبّرد في ذلك موضّحًا سبب العدول عن الأصل المرفوض " فإن أردتَ أن تكسّر المذكَّر فإنّ تكسيره يكون على فُعَّل وعلى فُعَّال فأما فُعَّل فنحو شاهد وشُهَّد وصائم وصُوَّم ، وفُعَّال نحو ضارب وضُرَّاب وكاتب وكُتَّاب ، ولا يجوز أن يجمع على فواعل – وإن كان ذلك هو الأصل – لأنّ فاعلة تُجمع على فواعل ؛ فكرهوا التباس البناءين ، وذلك نحو ضاربة وضوارب وجالسة وجوالس ، وكذلك جميع هذا الباب "[٢] .

والعلة المانعة من ذلك – كما ترى – هي التباس المذكر بالمؤنث؛ ولذا يقول المبرد في موضع آخر : " ولم يأتِ ذلك – (أي عدم التفريق بينهما) إلا في حرفين أحدهما في جمع فارس : فوارس ؛ لأنّ هذا مما لا يُستعمل في النساء فأمنوا الالتباس ، ويقولون في المثل هو هالك في الهوالك فأجروه على أصله ... " [٣] ، ووجه خروج ثانيهما – فيما عناه المبرد – عن القاعدة النحوية أن " الأمثال تجري على لفظ واحد " [٤] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٦٣١ ، شرح الشافية : ٢٠ / ١٥٥ ، الارتشاف : ١ / ٤٣٩ .

(٢) المقتضب : ٢ / ٢١٨ .

(٣) الكامل : ٤٥/٢ ، وينظر : شرح الشافية : ١٤٢/٤ .

(٤) المقتضب : ٢١٩/٢ (بتصرّف يسير) .

وورد من ذلك بيت الفرزدق المشهور في شواهد النحو [من الكامل] :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ[1]

وقد وردت هذه الضرورة في قول البحتري – في إحدى روايتيه – [من الطويل] :

فِدَاؤُكَ أَقْوَامٌ إِذَا الْحَقُّ نَابَهُمْ تَفَادَوْا مِنَ الْمَجْدِ الْمُطِلِّ نَوَاكِلَا[2]

يقول أبو العلاء المعري – وقد أشار إلى الروايتين[3] – : " كان في الأصل (نواكلا) ، فإن كانت الرواية صحيحة ، فهو يجوز في ضرورة الشعر؛ لأن باب (فاعل) إذا كان وصفاً لمن يعقل من المذكرين أن يُجمع على (فُعَّل) و(فُعّال) "[4] .

(١) يُنظر : الكتاب : ٦٣٣/٣ ، المقتضب : ١٢١/١ ، ٢١٩/٢ ، الأصول : ١٧/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣٠١/٣ .

(٢) ديوان البحتري : ١٦٠٨/٣ .

(٣) وهما (نواكلا) بالنون ، و (تواكلا) بالتاء كما يقول محقق الديوان ؛ ينظر : المصدر السابق .

(٤) عبث الوليد: ٣٥٣ .

*** مجيء الضمير المتصل بعد (إلّا) :**

الأصل في الضمير أن يُستعمل متّصلاً ، ولا يُعدل عن هذا الأصل فيُستعمل منفصلًا إلا في مواضع يذكرها النحاة ، ومنها وقوعه بعد (إلا) [١]، واستعماله متصلاً بعدها ضرورة في نظر أكثر النحاة ؛ يقول أبو حيان " وأكثر النحويين على أن اتصال الضمير بعد إلا هو ضرورة؛ لأن (إلا) ينفصل بعدها الضمير. وبهذا استُدلَّ على أن (إلا) غير عاملة ؛ إذ لو كانت عاملة النصب في المستثنى لاتَّصل بها الضمير كما اتّصل في إنك وأخواتها، فاتصال الضمير بها ضرورة، وهذا مذهب البصريين، وظاهر كلام غيرهم أنه لا يختص بالشعر "[٢] ، وعدّ ابن جني هذا الاستعمال من غلبة الفروع على الأصول[٣] ، ولذا فهذه الضرورة مستحسنة باعتبار أنها عودٌ إلى الأصل في استعمال الضمائر .

وقد ورد ذلك في قول المتنبي [من الخفيف] :

لَيْسَ إِلَّاكَ يَا عَلِيُّ هُمَامُ سَيْفُهُ دَوْنَ عِرْضِهِ مَسْلُوْلُ[٤]

ذلك أنه وصل ضمير المخاطب بعد (إلا) ، ولو جاء على قياس القاعدة لقال (إلا أنت) ولكنه سيؤدي إلى كسر البيت .

---

(١) يُنظر : شرح الكافية للرضي : ٤٢٩ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٣٦٩/١ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢٣٣/٢ ، ويُنظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣٦١/١ ، الهمع : ٢٢٤/١ .

(٣) يُنظر : الخصائص : ٣٠٧/١ .

(٤) ديوان المتنبي : ٤٣١ .

وفي قوله أيضاً [من السريع] :

لَمْ تَرَ مَن نَادُمْتُ إِلّا كَا لَاسِوَى وِدِّكَ لِيْ ذَاكَا[1]

حيث وصل ضمير المخاطب بعد (إلا) ؛ يقول الجرجاني مشيراً إلى مخالفة استعمال الشاعر للقياس والاستعمال الشائع واحتذائه لبابه من الشعر : " وهو (أي انفصال الضمير) الظاهر في قياس النحو ، والمشهور عن العرب ، وقد روى الفرّاء بيتًا عن العرب احتجّ به أبو الطيب واحتذى عليه [من البسيط] :

فَمَا نُبَالِيْ إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلاّكِ دَيَّارُ[2]

وأنا أرى ألا يُطالَبَ الشاعر بأكثر من إسناد قوله إلى شعر عربي منقول عن ثقة ، وناهيك بالفرّاء!" [3] ، وعلى أية حال فالمتنبي في البيتين السابقين كان مضطرًّا للتعبير عن مراده باستعمال الضمير المتصل في موضع الضمير المنفصل إقامةً للوزن .

---

(١) السابق : ١٥٤ .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في : المفصل : ١٦٨، الخصائص :٣٠٨/١، ١٩٧/٢، شرح التسهيل :٢٧٦/١٥٢،٢/١ ، الارتشاف :٩٣٣/٢، ٢٤٤٦/٥ .

(٣) الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٤٥٧ .

المبحث الثاني

الضرائر المستقبحة :

وقد جاءت هذه الضرائر في مظاهر متفرقة كاطّراح حركة الإعراب أو البناء ، وترك صرف المنصرف ، والترخيم لغير المنادى ، وقطع همزة الوصل[١] ، ومدّ المقصور ، ووصل همزة القطع ، والتغيير في الاسم أو تحريفه ، وذلك على النحو الآتي :

* اطّراح حركة الإعراب أو البناء :

وفي هذه الحالة يتنازع النظامان النحويُّ والعروضيُّ ، فإقامة الحركة الإعرابية مطلبٌ للنظام النحوي ، وإقامة الوزن مطلبٌ للنظام العروضي ، وحين لا يسمح أحدهما للآخر تُلتَمسُ الرخصة للنحو أو للعروض .

وقد بيّن ابن جني ضابط ذلك ، وهو أنّه لا يُترخَّص في مطلب النحو وهو إقامة الحركة الإعرابية أو البنائية إلاَّ إذا أدّى الالتزام بها إلى كسر البيت ، فلابُدَّ من تلبية المطلب العروضي عندئذٍ ، وأمّا إذا لم يؤدِّ ذلك إلى كسر البيت فلابُدّ من تلبية مطلب النظام النحوي وإنّ أدى ذلك إلى زحافٍ قبيح ، وذلك يعني أنّ تلبية نظام الإيقاع قد يكون ضرورةً تبيح للشاعر اطراح الحركة الإعرابية أو البنائية ؛ يقول ابن جني في ذلك : "اعلم

---

(١) هذه الضرورة توصف بالحسن وبالقبح تبعًا لمكانها من البيت – كما سيتبين في موضعها – وإنما ذُكرت هنا لأنها وردت مستقبحة لدى الشعراء المعنيين الدراسة .

أنّ البيت إذا تجاذبه أمران : زيغُ الإعراب وقبْحُ الزحاف ، فإنّ الجفاةَ الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدّى إلى صحة الإعراب ... فإن كان تركُ زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً لا يزاحفه زحافاً فإنه لابدَّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ... فاعرف إذاً حالَ ضعفِ الإعراب الذي لابدَّ من التزامه مخافةَ كسر البيت من الزحاف الذي يرتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت ويدعه مَنْ حافظ على صحة الوزن من غير زحاف ، وهو كثير فإن أمنْتَ كسْرَ البيت اجتنبْتَ ضعف الإعراب ، وإن أشفقْتَ من كسرِهِ ألبتة دخلْتَ تحت كسر الإعراب " [١] .

وممّا ورد من ذلك قول البحتري [من الطويل] :

أَبُوْ غَالِبٍ بِالْجُوْدِ يَذْكُرُ وَاجِبِيْ إِذَا مَا غَبِيُّ الْبَاخِلِيْنَ نَسِيْهِ[٢]

فقولُه (نَسِيْه) كما يقول ابن عبّاد " مختلٌّ الإعراب بعيدٌ عن الصواب " [٣] .

حيث أسقط حركة البناء في الفعل (نسي) ؛ إذ لو أثبتها لانكسر الوزن الشعري للمقطع الأخير من البيت ، الذي تمثّله تفعيلة (فعولن) ، ولذا لجأ الشاعر إلى هذه الضرورة ، يقول ابن رشيق معتذرًا له بالاضطرار " ولست أرى به بأساً ؛ هذا الشاعر أسكن الياء لما يقتضيه بناء القافية، فإذا أسكن الياء وما قبلها مكسور لم تكن الهاء إلا مكسورة اتباعاً لما قبلها، لا

(١) الخصائص : ١ / ٣٣٣ – ٣٣٥ .
(٢) ديوان البحتري :٤/٢٣٩٩ .
(٣) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي : ٣٧ .

سيما وهي طرف، وقد فعلوا مثل هذا في وسط الكلمة ، وقال رؤبة [من الرجز] :

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ(١)

ولم يقل أيديَهُنَّ بالضم استثقالاً، وأيضاً فكأنه أعني البحتري نوى الوقوف، ثم جر القافية كعادتهم في تحريك الساكن أبداً إلى الجر " (٢)

وممَّا اجتمع فيها إسقاط الحركة الإعرابية والحركة البنائية اتقاءَ كسرِ البيت ما جاء في قصيدة البحتري التي مطلعها [من الطويل] :

أَجِرْنِيْ مِنَ الْوَاشِي الَّذِيْ جَارَ وَاعْتَدَى وَغَابِرِ شَوْقٍ غَارَ بِيْ ثُمَّ أَنْجَدَا(٣)

حيث قال فيها [من الطويل] :

وَلِمْ لَا يُرَى ثَانِيْكَ فَي السُّلْطَةِ الَّتِيْ خَصَصْتَ بِهَا ثَانِيْكَ فِي الْجُوْدِ وَالنَّدَى

حيث أسقط حركة البنية أو البناء في اسم الاستفهام (لِمَ) ، وأسقط علامة نصب المفعول (ثانيَك) في قوله (خصصت بها ثانيْك) ؛ تحقيقاً لإسكان واو (فعولن) وياء (مفاعيلن) وقايةً من كسر البيت ، وقد تكرَّر إسكان الميم من (ما) الاستفهامية أيضاً في القصيدة نفسها ؛ حيث قال [من الطويل] :

فَلِمْ لِمْ تَزِعْهُ الْوَازِعَاتُ وَيَجْتَنِبْ عَدَاوَةَ مَنْصُوْرِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْعِدَى

فالشاعر هنا لجأ إلى إسكان ميم (ما) الاستفهامية مع وجود (لم)

---

(١) ديوان رؤبة : ١٧٩ .

(٢) العمدة : ٢٤٩/٢ .

(٣) ديوان البحتري :٦٧٠/١ .

الجازمة بعدها واشتراكها في الصورة اللفظية وما يمكن أن يسبغه هذا التكرار من ثقل في الأداء أو لبسٍ لدى المتلقي ، كلٌّ ذلك لأنه لم يجد بدًّا من استعمال هذه الضرورة حتى لا ينكسر البيت ؛ حيث يلزم إسكان ميم (ما) الاستفهامية لمقابلتها سكون واو (فعولن) .

*** ترك صرف المنصرف :**

إذا كان صرف الممنوع من الصرف رجوعاً إلى الأصل ؛ ولذا عُدَّ من الضرائر الحسنة ؛ فإنّ منع المنصرف من الصرف خروج عن الأصل ، وهو غير مستحسن ؛ يقول المبرد : " واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف مالا ينصرف ، جاز له ذلك ؛ لأنّه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ وذلك لأنّ الضرورة لا تُجوِّز دخول العلة " (١) .

فعدم تنوين الاسم المستحق للتنوين إخراجٌ له عن الأصل الشائع في الاستعمال ، ولذا قيّد الكوفيون جوازه بضرورة الشعر ، وكان موقف البصريين أكثر صرامة ؛ فمنعوا الجواز مطلقاً كما يتضح من موقف المبرد في النص السالف ذكره ، وكما ينقل عنهم ابن الأنباري(٢) ؛ لأنّ " إخراج الأشياء عن أصولها يُفسدُ مقاييس الكلام فيها " (٣) .

وعلى الرغم من ذلك فقد كثر في أشعار المتقدمين والمحدثين كما

---

(١) المقتضب : ٣ / ٣٥٤ ، ويُنظر : الخصائص : ١٩٨/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٩٣ ، حيث عقد ابن الأنباري فيه مسألة لهذا الخلاف .

(٣) نضرة الإغريض : ٨٤ بتصرف يسير .

يقول المعري [١] ، وقد جاءت هذه الضرورة في قول البحتري [من الطويل]:

وَقَفْتُ وَأَوْقَفْتُ الْجَوَى مَوْقِفَ الْهَوَى لَيَالِيَ عُوْدُ الدَّهْرِ فَيْنَانُ مُوْرِقُ[٢]

حيث منع (فينان) من الصرف ، " والأجودُ صرفُه ؛ لأنهم قالوا : لِمَّةٌ فينانةٌ ؛ فدلَّ ذلك على أنه (فيعال) ، وإنما أصل اشتقاقه من الفنن، وهو الغصن المتشعّب " [٣]، ولو صرفه لاختل الوزن الشعري .

وجاءت في قوله أيضًا في وصف فرس [من الكامل] :

هَزِجُ الصَّهِيْلِ كَأَنَّ فِيْ نَغَمَاتِهِ نَبَرَاتِ مَعْبَدَ فِي الثَّقِيْلِ الْأَوَّلِ[٤]

حيث منع (معبد) من الصرف مع استحقاقه له ؛ ولقبح هذه الضرورة وخروجها على قانون اللغة عدَّها الآمدي من اللحون المعروفة في شعره[٥] ، ويقول المعري معلِّقًا على هذا الموضع : " الذي يُوجِّهُه رأي أهل البصرة كسرُ الدالِ في (معبد) ، ويجوز الفتح على مذهب أهل الكوفة"[٦]، وهي ضرورة – على أية حال – لجأ إليها الشاعر لإقامة الوزن .

---

(١) عبث الوليد : ٣٢٨ .

(٢) ديوان البحتري : ١٤٩٢/٣ .

(٣) عبث الوليد : ٣٢٨ .

(٤) ديوان البحتري : ١٧٤٨/٣ .

(٥)الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري : ١ / ٢٨ .

(٦) عبث الوليد : ٤١١ .

ومن ذلك قول البحتري أيضًا [من الطويل] :

وَمِنْ قَبْلُ مَا جَرَّبْتُ أَنْبَاءَ جَمَّةً وَلَا يَعْرِفُ الْأَنْبَاءَ إِلَّا الْمُجَرِّبُ(١)

حيث منع (أنباء) من الصرف لغير ما عِلّةٍ للمنع من الصرف ، يقول المعرّي " ترك صرف (أنباء) ، وذلك رديء جداً، ولكنه يدخُل فيما تُرِك تنوينه للضرورة ، ولعل قائل هذا الشعر قاسه على (أشياء) ، و(أشياء) شاذةٌ في بابها " (٢) ، ولو صرف هذه الكلمة لاختل المقطع العروضي (فعولن) الذي يمثله (تُ أنبا) من البيت .

ومن ذلك أيضاً قوله [من الكامل] :

مَنْ ذَا رَأَىْ غَيْثًا تَأَزَّرَ بَرْقُهُ فِيْ عَارِضٍ عُرْيَانَ لَمْ يَتَأَزَّرِ(٣)

حيث منع لفظ (عُريان) من الصرف " للضرورة ، وكأنّه يشبّهه بما لا ينصرف نحو : غرثان وبابه " (٤) ، وحقُّ ذلك اللفظ الصرف ؛ " لأن مؤنثه عريانة لا عريا " (٥)

ويذكر المعري أن منع هذا اللفظ من الصرف قد جاء في الشعر القديم ؛ يقول : " وقد جاء في الشعر القديم متروك الصرف على معنى الضرورة وتشبيهه بما لا ينصرف ، وذلك نحو قوله [من الطويل] :

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وَهْيَ تَرْغُوْ حُشَاشَةً بِذِيْ نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ (٦) " (٧)

---

(١) ديوان البحتري : ٣٠٨/١ .
(٢) عبث الوليد : ٩٨ ، وهو قياس مع الفارق ؛ يُنظر خلاف البصريين والكوفيين في وزن (أشياء) في الإنصاف : ٨١١/٢ .
(٣) ديوان البحتري : ٩٥٠/٢ .
(٤) عبث الوليد : ٢٣٣ .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٩٧/٢ .
(٦) لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٠٦/٢ ، خزانة الأدب : ١٤٨/١ ، ٢٥٤ ، المعجم المفصل في شواهد العربية :٣٠٣/٣ .
(٧) عبث الوليد : ٢٣٣ .

وقد وردت هذه الضرورة في شعر المتنبي أيضاً ، كما في قوله في بيت بديع يصف فيه ممدوحه وكثرة أسفاره في الدنيا حتّى وقف منها حيث حبسه الجود [من الكامل] :

وَقَطَعْتُ فِي الدُّنْيَا الْفَلَا وَرَكَائِبِيْ فِيْهَا وَوَقْتَيَّ الضُّحَى وَالْمَوْهِنَا

فَوَقَفْتُ مِنْهَا حَيْثُ أَوْقَفَنِي النَّدَى وَبَلَغْتُ مِنْ بَدْر بْنِ عَمَّارَ المُنَى(١)

فقد منع (عَمّارا) من الصرف دون علةِ منعٍ من الصرف ، وما ذاك إلا اتقاء كسر البيت .

وقد منعه الصرف أيضاً في بيت آخر ، وهو قوله [من الوافر] :

عَلَى قَلَقٍ كَأَنَّ الرِّيْحَ تَحْتِيْ أُوَجِّهُهَا جَنُوْبًا أَوْ شِمَالَا

إِلَى الْبَدْرِ بْنِ عَمَّارَ الَّذِيْ لَمْ يَكُنْ فِيْ غُرَّةِ الشَّهْرِ الْهِلَالَا(٢)

كما وردت هذه الضرورة لدى المتنبي أيضًا في قوله [من الطويل] :

وَحَمْدَانُ حُمْدُوْنٌ وَحُمْدُوْنُ حَارِثٌ وَحَارِثُ لُقْمَانٌ وَلُقْمَانُ رَاشِدُ(٣)

حيث صرف الأعلام ومنعها إقامة للوزن العروضي ، حيث تقابل هذه الأعلام (فعولن) سالمة ، و(مفاعيلن) سالمةً أيضًا في حشو البيت، ومقبوضة (مفاعلن) في العروض وفي الضرب ، فصرف العلم ومنعه وفق ما يقابله من التفعيلة .

(١) ديوان المتنبي : ١٥٠ .
(٢) ديوان المتنبي : ١٤٠ .
(٣) ديوان المتنبي : ٣٢١ .

*** الترخيم في غير النداء :**

الترخيم في الاصطلاح النحوي هو " حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً " (١) .

وله شروط منها أن يكون في النداء ؛ " لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء من (قومي) ونحوه في النداء"(٢).

ولا يجوز في غير النداء إلا لضرورة شاعر ؛ يقول سيبويه : " واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطَرَّ شاعر " (٣) .

وقد وردت هذه الضرورة في قول البحتري [من الطويل] :

وَلَلصُّوْفُ أَوْلَى بِالْأَئِمَّةِ مِنْ سَبَا ... الْحَرِيْرِ ، وَإِنْ رَاقَتْ بِصَنْعٍ جِسِلِّها (٤)

حيث رخّم كلمة سبائب فـ " الرواةُ يزعمون أن (السبا) في معنى السبائب ، وهي جمعُ سبيبةٍ أي شقة " (٥) .

فحذف بعضاً من الكلمة لزيادته عن الوزن الشعري ، ويسمَّى تثليماً ، وهو " أن يأتي الشاعر بأسماء يقصر عنها العروض ، فيضطر إلى ثلمها

---

(١) الكتاب : ٢ / ٢٣٩ .

(٢) السابق .

(٣) السابق ، وينظر : الأصول : ١ / ٣٥٩ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٣ / ١١٢٦ .

(٤) ديوان البحتري : ٦٧٧/١ .

(٥) عبث الوليد : ١٣٤ .

والنقص منها " [١] .

ومنه قول البحتري أيضًا [من الطويل] :

وَعَمْرُو بْنُ مَعْدِيْ إِنْ ذَهَبْتَ تُهِيْجُهُ وَأَوْسُ بْنُ سُعْدَىْ إِنْ ذَهَبْتَ تُكَابِدُهْ [٢]

حيث أراد (معديكرب) ، ولكنه حذف لما اضطر ، وهو داخل في باب الترخيم [٣]

وقد وردت هذه الضرورة عند المتنبي أيضا في قوله [من الكامل] :

مَهْلًا أَلَا لِلّهِ مَا صَنَعَ الْقَنَا فِيْ عَمْرِو حَابِ وَضَبَّةِ الْأَغْنَامِ [٤]

حيث رخّم (حابس) في غير نداء ، وهو – كما يقول البغدادي – " ضرورة وهو في المضاف إليه أبعد. وأبقى كسرة الباء من حابس بعد الترخيم على حالها. وأصله عمرو بن حابس فحذف ابنا وأضاف عمرا إلى حابس"[٥] .

(١) نقد الشعر : ٢٥٠ .
(٢) ديوان البحتري : ٥٨٥/١ .
(٣) يُنظر : عبث الوليد : ١٧٤ .
(٤) ديوان المتنبي : ٤٢٧ .
(٥) خزانة الأدب : ٣٤٥/٢ .

*** قطع همزة الوصل :**

وهذه الضرورة ليست مستقبحة مطلقًا ، فإنما تُستحسَن أو تُستقبح تبعاً لمكانها من البيت ، فإن كانت في أنصاف البيوت استُحسنت ، وإلا كانت قبيحة ؛ يقول ابن السراج في معرض حديثه عن موجب الاستحسان للضرورة : " اعلم أن أحسن ذلك مارُدَّ فيه الكلامُ إلى أصله ، وهوَ في جميعِ ذلك لا يخلُو مِنْ زيادةٍ أَو حذفٍ ... ، ويتبعُه في الحسن تحريكُ الساكن في القافية بحركة ما قبله فإنْ كانَ في حشوِ البيتِ فهو عندي أَبعدُ ، وقطعُ ألف الوصل في أنصاف البيوت "[١] .

فإذا ما كانت همزة الوصل في الأنصاف استحسن قطعها ضرورةً ؛ لأن التقدير الوقفُ على الأنصاف التي هي الصدور ، ثم تستأنف ما بعدها ، يقول سيبويه في معرض حديثه عن حذف همزة الوصل : " إلا أن تقطع كلامك وتستأنف، كما قالت الشعراء في الأنصاف، لأنها مواضع فصول، فإنما ابتدأوا بعد قطع. قال الشاعر [من الكامل] :

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيْدُنَا أَلْقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ[٢]

وقال لبيد [من الكامل] :

أَوْ مُذْهَبٌ جُدُدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ أَلنَّاطِقُ المَزْبُورُ وَالْمَخْتُومُ "[٣]

---

(١) الأصول : ٣ / ٤٣٥ .

(٢) البيت منسوب إلى لبيد ؛ يُنظر : الأصول : ٤٤٦/٣ ، ضرائر الشعر : ٥٣ .

(٣) الكتاب : ١٥٠/٤ ، ويُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٠٣/١ ، ضرائر الشعر: ٥٣.

وإذا كانت في حشو البيت فهي رديئة كما يقول ابن السّراج [١] .

ولم أقف على استعمالها لدى أبي تمام والبحتري والمتنبي في موضع الاستحسان حيث لم تقع في أنصاف البيوت .

على أنه كثر استعمال البحتري لهذه الضرورة ، كما في قوله [من الطويل] :

فَيَا حَائِلًا عَنْ ذَلِكَ الإِسْمِ لَا تَحُلْ وَإِنْ جَهِدَ الْأَعْدَاءُ عَنْ ذَلِكَ الْعَهْدِ[٢]

حيث قطع همزة (الاسم) للضرورة ، كما ورد قطع همزة الوصل في أكثر من موضع في قصيدة له مطلعها [من الخفيف] :

لَكِ عَهْدٌ لَدَيَّ غَيْرُ مُضَاعِ بَاتَ شَوْقِيْ طَوْعًا لَهُ وَنِزَاعِيْ[٣]

حيث جاءت الضرورة في قوله من تلك القصيدة :

مَا كَفَى مَوْقِفُ التَّفَرُّقِ حَتَّى عَادَّ بِالْبَثِّ مَوْقِفُ الإِجْتِمَاعِ

وفي قوله منها أيضًا :

حَامِلٌ مِنْ خِلَافَةِ اللهِ مَا يَعْجَـ زُ عَنْهُ ذُوْ الْأَيْدِ وَالْإِضْطِلَاعِ

وفي قوله منها أيضًا :

قَدْ – لَعَمْرِيْ – أَعْطَتْكَ سَارِيَةُ الذُّلِّ وَكَانَتْ عَزِيْزَةَ الْإِمْتِنَاعِ

---

(١) الأصول : ٣ / ٤٤٦.

(٢) ديوان البحتري : ٥٢٨/١ .

(٣) ديوان البحتري :١٢٤٣/٢ .

وفي قوله منها أيضًا :

فِيْ رَفِيْعِ السُّمُوْكِ يَعْتَرِفُ الْغَيْ مُ لَهُ بِالسُّمُوِّ وَالإِرْتِفَاعِ

حيث قطع همزة الوصل في (الاجتماع) و(والإضطلاع) و(الإمتناع) و (الارتفاع) ؛ إقامة للوزن .

ويقرّر المعري هذه الضرورة ظاهرةً استعمالية في شعر البحتري ؛ إذ يقول في معرض حديثه عن هذه الضرورة في هذين البيتين السابقين : " وقد جرت عادةُ أبي عُبادةَ أن يقطع ألف الوصل في مثل (الاجتماع) و(الارتفاع) ، وهو كثير في شعره ، وذلك محسوبٌ من الضرورات " [١] .

وممّا ورد في شعره أيضًا من هذه الضرورة قوله [من الخفيف] :

قَدْ – لَعَمْرِيْ – دَافَعْتَ عَنْ نِعَمِ الْقَوْ مِ وَقَدْ إِنْطَفَتْ وَكَادَتْ تَزُوْلُ[٢]

حيث قطع همزة الوصل في الفعل (إنطفت) ، ولو " لم يفعَل ذلك دخلَ البيتَ زحافٌ لم تجرِ عادةُ البحتريِّ ولا غيرِهِ باستعمالِ مثلِهِ ، وهو كسرٌ "[٣] .

ومن ذلك عند البحتري أيضًا قطع همزة الوصل في (ابن) ليستقيم الوزن في قوله [من الطويل] :

---

(١) عبث الوليد : ٢٩٠ ، وينظر أيضًا منه : ٤٩٤ .

(٢) ديوان البحتري : ١٧١٢/٣ ، والرواية المثبتة في المتن " أوان انكفت " ولا ضرورة فيها ، وأشار المحقق إلى روايات أخرى ، بها قطع لهمزة الوصل .

(٣) عبث الوليد : ٣٩٤ .

عَلِيُّ بْنُ عِيْسَى إِبْنِ مُوْسَى بْنِ طَلْحةَ بْـ ـنِ سَائِبِ بْنِ مَالِكٍ حِيْنَ يُرْمَقُ [١]

وهذه الضرورة في هذه الأبيات السابقة لم تقع في أنصاف البيوت فتستحسَن ، ولكن الشاعر اضطرّ إليها حفاظاً على سلامة الوزن الشعري من الكسر ، ولو كانت في أنصاف البيوت لكانت ضرورة مستحسنة .

***مد المقصور :**

وقد أجازه الكوفيون ، ومنعه أكثر البصريين[٢] ؛ " لأنه لا أصل له"[٣]، ويُعد ضرورة قبيحةً لخروجه عن الأصل .

وقد وردت هذه الضرورة في مواضع كثيرة من شعر البحتري كما يقول المعري [٤] ، فمن ذلك قوله [من الخفيف] :

لَمْ تَنَمْ عَنْ دُعَائِهِمْ حِيْنَ نَادَوْا وَالْقَنَا قَدْ أَسَالَ فِيْهِمْ قَنَاءَ [٥]

---

(١) عبث الوليد : ٣٣٠ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٤/٢ ، ويُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢١٢/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢١٦ ، ضرائر الشعر : ٣٨ ، ٤١ ، الارتشاف : ٥١٧/٢ ،

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٠٣/١ ، ويُنظر : شرح المفصل لابن يعيش :٣٧/٤ ، المقاصد الشافية : ٤٢٢/٦ .

(٤) عبث الوليد :٣٧ .

(٥) ديوان البحتري : ١٦/١ .

فقد مد المقصور (القنا) إقامة لوزن التفعيلة (فاعلاتن) ، وقد وصف المعري هذا الاستعمال بأنه " كثر في أشعار المحدثين ، فأما الفصحاء المتقدمون فهو في أشعارهم قليل "[١] .

ومنه قول البحتري أيضًا [من الطويل] :

فَقَالَ :

فَمَنْ أَبْكَاكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَقُلْتُ الَّذِيْ أَهْوَى فَقَالَ سِوَائِيْ[٢]

فقد مدّ (سوى) إقامة للوزن العروضي ؛ حيث تفعيلة (فعولن) المتحولة عن (مفاعيلن) .

ومنه قوله أيضًا [من الوافر] :

وَطَيْفٍ طَافَ بِيْ سَحَرًا فَأَذْكَى حَرَارَةَ لَوْعَتِيْ وَجَوَى حَشَائِيْ [٣]

فقد مدّ (حشاي) إقامة للوزن العروضي ؛ إذ تمثل هذه الكلمة تفعيلة (فعولن) .

***وصل همزة القطع :**

وهذا الموضع معدود في الضرورات [٤]، وقد عقد له ابن جني بابًا ، قال فيه " باب في حذف الهمز وإبداله ، قد جاء هذا الموضع في النثر والنظم جميعًا ، وكلاهما غير مقيس عليه، إلا عند الضرورة " [٥] .

وقد استعمل البحتري هذه الضرورة في قوله [من الكامل] :

وَمِنَ اجْلِ طَيْفِكِ عَادَ مُظْلِمُ لَيْلِهِ أَحْظَى لَدَيْهِ مِنْ مُضِيْئِ نَهَارِهِ [٦]

---

(١) عبث الوليد : ٢١ .
(٢) ديوان البحتري : ٤٣/١ .
(٣) ديوان البحتري : ٤٥/١ .
(٤) الهمع : ٢٨٤/٣ .
(٥) الخصائص : ١٥١/٣ .
(٦) ديوان البحتري : ٨٦٧/٢ .

حيث وصل همزة القطع في (أجل) إقامة للوزن العروضي ؛ فالبيت يبدأ بتفعيلة (مُتَفَاعلن) ، ولا يستقيم المقطع إلا بتحريك النون في (من) ووصل همزة القطع بعدها لتَسقط في درج الكلام .

وفي قوله أيضًا [من البسيط] :

اللهَ أللهَ كُفُّوْا إنَّ خَصْمَكُمُ أَبُوْ سَعِيْدٍ ، وَضَرْبُ الْأَرْؤُسِ الْجَدَلُ(١)

حيث قطع همزة الوصل(ال) في لفظ الجلالة إقامة للوزن ، وقطعها قبيح (٢) .

***التغيير في الاسم أو تحريفه :**

وذلك بأن " يحيل الشاعر الاسم عن حاله وصورته إلى صور أخرى، إذا اضطرته العروض إلى ذلك " (٣)

وقد أشار ابن جني إلى أنه " قد جاء هذا الموضع في ثلاثة أضرب : الاسم والفعل والحرف ، فالاسم يأتي تحريفه على ضربين: أحدهما مقيس، والآخر مسموع غير مقيس ، الأول ما غيَّره النسب قياسًا... ، الثاني على أضرب: منه ما غيَّرته الإضافة على غير قياس ... ، ومنه ما جاء في غير الإضافة، وهو نحو قوله [من الرَّجَز] :

مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ أَبِيْ سَلَّامِ

يريد: أبي سليمان ... "(٤)

---

(١) ديوان البحتري : ١٧٦٠/٣ .
(٢) يُنظر : عبث الوليد : ٤١٤ .
(٣) نقد الشعر : ٨٧ .
(٤) الخصائص :٤٣٨/٢-٤٣٩ .

وقد وردت هذه الضرورة في قول أبي تمام [من البسيط] :

شَامَتْ بُرُوْقُكَ آمَالِيْ بِمِصْرَ وَلَوْ أَصْبَحْتَ بِالطُّوْسِ لَمْ أَسْتَبْعِدِ الطُّوْسَا[1]

فأدخل (ال) على طوس ، وهي اسم بلدة معروفة[2] ؛ استكمالًا لتفاعيل البيت .

كما وردت هذه الضرورة في شعر البحتري في قوله [من الطويل] :

وَلَوْ لَمْ تُدَافِعْ دُوْنَهَا لَتَفَرَّقَتْ أَيَادِيْ سَبَا عَنْهَا سَبَاءُ بْنُ يَشْجُبِ[3]

يقول المعري " ما علمتُ أحدًا من الشعراء مدَّ سبأ ، وذلك جائزٌ على القياس ، وإنما يستعمله الفصحاء مهموزًا بغير مدٍّ " [4] ، والذي دفع الشاعر إلى ذلك ضرورة الوزن .

وقوله أيضًا [من الخفيف] :

وَإِذَا أَشْكَلَ الصَّوَابُ عَلَى ظَنِّكَ فَانْظُرْ مَاذَا يَرَى اسْمَاعِيْلُ [5]

فقد اضطر الشاعر إقامةً للوزن إلى تحريف (إسماعيل) بإسقاط الهمزة، " ومثلُ هذا قليل رديء في الشعر الفصيح ، ولو ظهرتِ الهمزة لكان في البيت كسر "[6]

---

(١) ديوان أبي تمام :٢/٢٦١ .
(٢) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري : ١/٣١ .
(٣) ديوان البحتري : ١/١٩٠ .
(٤) عبث الوليد :٦٣ .
(٥) ديوان البحتري : ٣/١٨٥٠ .
(٦) عبث الوليد : ٤٣٩ .

الخاتمة

في منتهى هذه الرحلة الماتعة مع أبي تمام والبحتري والمتنبي وآراء النحويين والنقاد حول الضرورة الشعرية ، نقدِّم أهم ما أثمر عنه البحث :

- ضرائر الشعر رخصٌ يقدّمها النظام اللغوي للشاعر ، ليكون خروجه على القاعدة النحوية مباحًا تحقيقًا لمقتضيات الأحوال وأغراضه الفنية ، وتلبيةً لمطالب الإيقاع والتناسب النغمي .
- استحسان الضرورة الشعرية أو استقباحها لم يكن مردُّهُ إلى الذوق ، فقد أصّل النحويون لهذا المعيار بدءًا بإمامهم سيبويه ، من خلال النظر في علاقة الضرورة بالنظام اللغوي ؛ فما كان لها أصل في القياس أو الاستعمال أو وجه شبه باستعمال وُصِفَتْ بالحسن ، وإلا وُصِفَتْ بالقبح.
- أكثر من وردت في شعره الضرائر من الشعراء الثلاثة الذين عُني بهم البحث البحتري ثم المتنبي فأبو تمام .
- بعض الضرائر التي استعملها المتنبي استعملها شعراء قبله من عصور الاحتجاج اللغوي بلفظها .
- الغالب في استعمال الضرائر لدى هؤلاء الشعراء أنه لم يكن لهم مندوحة من استعمالها بسبب قيود الوزن والقافية .
- استعمل الشعراء المعنيون الضرورات المستقبحة أكثر من الضرورات المستحسنة .

والحمد لله أولا وآخرًا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

المصادر والمراجع

- النقد النحوي والصرفي عند قدامى النقاد ، د. سعود بن عبد العزيز الخنين ، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- سر صناعة الإعراب ، بن جني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان ، تحقيق وشرح ودراسة : رجب عثمان محمد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- أسرار العربية ، ابن الأنباري ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط١ ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .
- الأصول في النحو ، ابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، ابن السِّيد البَطَلْيَوسي ، تحقيق : الأستاذ مصطفى السقا ، د. حامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان (ت : ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر الأنباري ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢م .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، الألوسي ، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربية ، القاهرة،ط ١ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ، إبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ابن رشيق ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ط٥ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- الكامل في اللغة والأدب، المبرّد، عارض أصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .
- الكتاب ، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب ، بيروت.
- الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ، بن عباد ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط١، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م.

- المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي ، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ومجموعة من المحققين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- المقتضب، المبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت.
- المنصف للسارق والمسروق منه ، ابن وكيع ، حققه وقدم له: عمر خليفة بن ادريس ، جامعة قات يونس، بنغازي ، ط١، ١٩٩٤ م .
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ، الآمدي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، ط ٤ .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، الجرجاني ، تحقيق علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل ، ط ١ ، ١٣٦٤ هـ .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب ، دار الكتبة العلمية .
- ديوان ابن الرومي ، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط٢ ،١٤٢٨هـ/١٩٩٨م .
- ديوان أبي النجم العجلي ، جمعه وشرحه وحقّقه د. محمد أديب جمران ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق : محمد عبده عزام ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ ، ٥ .
- ديوان البحتري ، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف ، مصر ط٣
- ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٧هـ/١٩٨٧م .
- ديوان المتنبي ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت .

- ديوان عروة بن حزام ، جمع وتحقيق وشرح أنطوان محسن القوّال ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .
- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، مكتبة هجر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك، تحقيق علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل ، ابن يعيش، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة .
- شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الجزء الأول، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، والجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبد التواب، والجزء الثالث تحقيق د. فهمي أبو الفضل، والجزء الرابع تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د. خالد عبد الكريم جمعة ، الدار الشرقية ، مصر ، ط ٢ ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩ م .

- ضرائر الشعر ، ابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس، ط ١ ، ١٩٨٠م .
- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة البحتري ، المعري ، تحقيق ناديا علي الدولة ، الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٩٨٧م .
- علل النحو ، ابن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م .
- لسان العرب ، ابن منظور، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤ هـ .
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، القزاز ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، د . صلاح الدين الهادي ، دار العروبة ، الكويت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦، ١٩٨٥م .
- مفتاح العلوم، السكاكي ، ضبطه وكتب هوامشه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ١٤٠٧هـ.
- مقدمة ابن خلدون ، ضبط وشرح وتقديم د. محمد الإسكندراني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٨٧ م .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، حازم القرطاجني ، تحقيق د. الحبيب بن خوجة ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ٢٠٠٨م .

- نضرة الإغريض في نصرة القريض ، المظفر بن الفضل ، مجمع اللغة العربية ، دمشق.
- نقد الشعر، قدامة بن جعفر ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية ، ط١ ، ١٤٠٢هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تحقيق :عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
-الجمل في النحو ، الزجاجي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
-كشف المشكل في النحو ، الحيدرة اليمني ، تحقيق د. هادي عطية مطر، مطبعة الرشاد ، بغداد ، ط١ ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .